المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

30/01/2014

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

المغرب يعرض علي ليبيا تجربته في مجال حقوق الانسان

2979/4

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان من 28 إلى 30 يناير 2014 بالرباط دورة تكوينية لفائدة أطر من المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان الليبي، والتي تتمحور حول موضوع «التجربة المغربية في مجال حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية».

وذكر المجلس في بلاغ له، الأربعاء، أن هذه الدورة التي يö وطرها أعضاء وأطر المجلس، تروم تقديم التجربة المغربية في مجال حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية عبر عروض وتمارين تطبيقية في مواضيع تتعلق بالصكوك والآليات الدولية والإقليمية لحماية حقوق الإنسان، ومبادئ باريس الناظمة لعمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وحماية حقوق الإنسان : الرصد والتقصي.

كما تشمل هذه الدورة تقديم عروض وتمارين تطبيقية أخرى تهم زيارة أماكن الاحتجاز : المنهجية والتقنيات، ومعالجة الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، وطرق ووسائل متابعة التوصيات، ورصد أوضاع حقوق الإنسان من خلال وسائل الإعلام، وحماية حقوق الإنسان من خلال ملاءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية، والنهوض بحقوق المجموعات الهشة: المهاجرون الأجانب نموذجا، والتوثيق وإعداد التقارير، وإدماج بعد حقوق الإنسان في السياسات العمومية، وعرض فيديو حول جلسات الاستماع العمومية، وإعداد الملف المتعلق بالاعتماد لدى لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وتندرج هذه الدورة التكوينية في إطار اتفاقية الشراكة التي وقعها المجلس الوطني لحقوق الإنسان و المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان بليبيا في 16 يونيو 2013.

وتهدف هذه الاتفاقية بشكل خاص إلى تبادل وتقاسم التجارب المتعلقة بتدريب الموظفين والنهوض بالتعاون بين المؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان ونظيراتها في القارتين الإفريقية والأوروبية ، فضلا عن تبادل الخبرات والتجارب والممارسات الفضلى من أجل مواكبة مسلسل العدالة الانتقالية في كلا البلدين. ويشمل التعاون بين الطرفين تبادل المساعدة التقنية في معالجة القضايا المتعلقة باختصاصات المؤسستين والنهوض بتقاسم المعلومات والتعاون العلمي والتكنولوجي وتبادل الإصدارات ذات الاهتمام المشترك ، وتقاسم التجارب في القضايا المتعلقة بالتحقيق في الشكاوى ومعالجتها .

كما يشمل هذا التعاون بلورة مشاريع مؤسساتية تخول للطرفين تطوير استراتيجيات لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها استنادا على الآليات الدولية المصادق عليها من قبل دولتيهما، آخذين بعين الاعتبار حقوق ومصالح مواطنيهما، وتبادل التجارب بشأن ملاءمة التشريع الوطني مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان لتحقيق إعمال صحيح لها ° وكذا تبادل التجارب بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك لكلتا المؤسستين، فضلا عن النهوض بالتعاون في جميع القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان.

المطالبة بإلغاء صدور الأحكام القضائية باسم الملك

طالبت العصبة المغربية لحقوق الإنسان إسناد رئاسة المجلس الأعلى للقضاء إلى الرئيس الأول للمجلس الأعلى الذي يجب أن يكون منتخبا، وإصدار الأحكام باسم هيئة الحكم المكونة من القضاة الذين يمارسون وحدهم السلطة القضائية في كل المراحل وتكون أحكامهم ملزمة للجميع وتعزيز سلطات المجلس الدستوري في مراقبة دستورية القوانين وحذف المحاكم الاستثنائية من المنظومة القضائية.

كما طالبت العصبة بدعم الالتزام الدستوري باحترام حقوق الإنسان من خلال التنصيص على سمو المواثيق الدولية على المواثيق الوطنية، وأكدت العصبة من خلال المذكرة التي رفعتها إلى اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور والتي تمت تلاوتها خلال لقاء صحافي دعت إليه صباح أمس بمقر النقابة الوطنية للصحافة المغربية، على ضرورة دسترة **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** ومؤسسة الوسيط، والتنصيص على الحق في الحياة والسلامة الشخصية وحماية الكرامة الإنسانية، مشددة على ضرورة احترام الحياة الخاصة وتحصينها بالقدر الكافي في الظروف العادية والاستثنائية والحق في ممارسة الشعائر الدينية، والالتزام الدستوري بضمان حرية ونزاهة الاستشارات الانتخابية باعتبارها تعبر عن الإرادة الشعبية، مع حرية التنقل بكل حرية داخل وخارج المغرب، والتظاهر السلمي والاحتجاج والتجمهر في الأماكن العمومية، وطالبت العصبة بضرورة ضمان حقوق الدفاع، والتجريم بمقتضى نص دستوري لجرائم الاختفاء القسري، إلى جانب الحق في الولوج إلى الأرشيف الوطني، والحق في طلب التعويض عن الأخطاء القضائية والتعويض عن البطالة وتوفير السكن اللائق والتغطية الصحية ومجانية العلاج.

وشددت العصبة على ضرورة تقوية دور البرلمان وتوسيع صلاحياته في مجال مراقبة الحكومة من خلال تمكينه من مناقشة والمصادقة على الاعتمادات المالية التي ترصد للصناديق الخاصة والمراقبة على مختلف أوجه صرف المال العام، وتمكين ربع عدد أعضاء مجلس النواب من حق المبادرة إلى تشكيل لجان برلمانية لتقصي الحقائق، وتخفيض النصاب القانوني لطلب دورة استثنائية، كما طالبت العصبة بتقوية صلاحيات الحكومة من خلال تحميل الحكومة مسؤولية وضع السياسة العامة للبلاد ونقل اختصاصات المجلس الوزاري إلى الحكومة مع تولي رئيس الحكومة مسؤولية إعفاء الوزراء وإدخال التعديلات الحكومية والتعيين في جميع المناصب الأمنية والمدنية السامية باقتراح من الوزراء المعنيين، كما ركزت في مذكرتها على استقلال السلطة القضائية.

وكانت العصبة رفضت دعوة تلقتها من اللجنة الاستشارية المكلفة بمراجعة الدستور، وبررت العصبة قرارها بعدم تلبية الدعوة، إلى كون الطريقة التي اعتمدت في تشكيل اللجنة تعد امتدادا لأساليب الماضي، إلى جانب عدم الإفراج عن المعتقلين السياسيين قبل تعيين اللجنة، كما أن اللجنة حسب العصبة تكاد تكون من عائلة سياسية وفكرية واحدة مما يفيد إقصاء التيارات الأخرى.

http://www.annahar.ma/article/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A9-%D8%A8%D8%A5%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%A1-%D8%B5%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D9%83%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D8%B3%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%83

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

"الإفلات من العقاب والتمييز: العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي بالمغرب" موضوع ندوة دولية اليوم الخميس بالرباط

4744 2/2

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان وائتلاف "ربيع الكرامة"، اليوم الخميس بالرباط، ندوة دولية حول موضوع "الإفلات من العقاب والتمييز: العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي بالمغرب".

وأفاد بلاغ للمجلس أن هذه الندوة تهدف إلى تسليط الضوء على المسار الجاري المرتبط بإعداد واعتماد قانون لمكافحة العنف ضد النساء ودعمه، تماشيا مع التعاريف والمعايير الدولية التي يلتزم بها المغرب، فضلا عن تحليل كيفية معالجة العنف ضد النساء في الإطار القانوني الوطني وتحديد الثغرات والقيود من حيث العقوبة والحماية والوقاية من العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي.

كما يرمي اللقاء، يضيف المصدر، الذي سيشهد مشاركة العديد من الفاعلين الحقوقيين والمؤسساتيين والسياسيين والخبراء المعنيين بالموضوع، إلى تبادل الأفكار حول الدروس المستفادة من أشكال التعبئة والتجارب الدولية في مجال مكافحة الإفلات من العقاب بالنسبة لممارسي العنف ضد النساء والفتيات.

وستنتظم النقاشات وفق ثلاثة محاور تهم "واقع العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي في الممارسة والقانون"، و"التجارب الدولية في مجال مكافحة العنف على أساس النوع الاجتماعي: الوقاية والحماية" (اتفاقية مجلس أوروبا حول منع العنف ضد النساء وتجربة البنين في المجال)، و"تعزيز مكافحة العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي في المغرب: المشاريع والرؤى الموجودة"، (مشروع القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، تقديم رؤية ومقترحات المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومذكرة تحالف ربيع الكرام)، فضلا عن تنظيم مائدة مستديرة حول المشاريع والرؤى الموجودة بمشاركة برلمانيات من مختلف الأطياف السياسية.

وستعرف الندوة مشاركة كل من رشيدة مانجو، المقررة الأممية الخاصة المعنية بمسالة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه والسيدة ماري لورانس سرانون سوسو، وزيرة الأسرة والشؤون الاجتماعية والتضامن الوطني والأشخاص في وضعية إعاقة والأشخاص المسنين بدولة البنين، و جوردانا غاسمي، خبيرة بمجلس أوروبا.

Séminaire international organisé par le CNDH ,en partenariat avec"le printemps de la dignité"à Rabat le jeudi 30 janvier 2014.

Selon l'étude approfondie de toutes les formes de violence à l'égard des femmes (Rapport du Secrétaire général de l'ONU, 2006), la violence à l'égard des femmes est « l'un des enjeux les plus préoccupants de notre époque » [1]. En effet, à travers le monde, les données concernant ce phénomène sont alarmantes; une femme sur deux est victime de violences infligées par son compagnon et une sur cinq d'agression ou de menace d'agression sexuelle [2]. Ces violences qui revêtent plusieurs formes et interviennent dans tous les espaces de la vie privée et publique, constituent autant de discriminations à l'égard des femmes et d'atteinte à leur intégrité physique et morale et à leur dignité et autant d'obstacles à leur accès et jouissance de leurs droits humains fondamentaux.

Au Maroc, l'enquête nationale sur la prévalence de la violence à l'égard des femmes, (ENPVF) du Haut Commissariat au Plan (HCP), révèle que 62,8% des femmes ont subi un acte de violence sous une forme ou une autre, durant les douze mois précédant l'enquête (3,8 millions en milieu urbain et 2,2 millions en milieu rural). Cette forte prévalence, aussi bien dans l'espace privé que public, est souvent passée sous silence en raison de l'acceptation sociale, de la faible protection des victimes, des limites des dispositifs juridiques et politiques et de la carence des mécanismes de protection et de prévention des violences, participant ainsi à alimenter et renforcer l'impunité dont jouissent les auteurs des violences (La déposition de plaintes, chez une autorité compétente , contre les violences subies par les femmes, ne concerne que 17,4% des violences survenues dans les lieux publics et 3,2% des actes de violences commises dans le contexte familial dans le selon le HCP) [3]. A ce titre, le Conseil Economique et Social dans son avis émis en 2012, « déplore que, dans les faits, et à l'exemple des cas de violence conjugale, la protection judiciaire ne soit pas effective sur le terrain ou soit inexistante notamment en milieu rural » [4].

A l'instar de nombreux pays, conscient de l'ampleur de ce phénomène, de ses enjeux, causes et conséquences, le Maroc a inscrit expressément dans le préambule de sa constitution l'engagement à « bannir et combattre toute discrimination à l'encontre de quiconque, en raison du sexe… ». De surcroit, l'article 19 de la Constitution consacre le principe de l'égalité et de la parité entre les hommes et les femmes dans tous les domaines tout comme il prévoit la création de « l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes formes de discrimination » et dispose dans son article 22 qu' « il ne peut être porté atteinte à l'intégrité physique ou morale de quiconque, en quelque circonstance que ce soit et par quelque partie que ce soit, privée et publique ».

Dans le même sillage, le Maroc s'est doté du Plan Gouvernemental pour l'Egalité (PGE) lequel réserve l'un de ses 8 domaines prioritaires à « la lutte contre toutes les formes de discrimination à l'encontre des femmes» (domaine 2).

Toutefois, le cadre législatif national demeure discriminatoire et loin de traduire de manière effective les engagements du Maroc en matière d'égalité et de lutte contre les discriminations. La législation pénale ne garantit pas les mesures nécessaires, pertinentes ni suffisantes pour la protection des femmes et ne prend pas en compte la spécificité de cette violence.

http://www.e-joussour.net/node/13307

Il est devenu ainsi nécessaire de procéder d'urgence « à la refonte du code pénal et du code de la procédure pénale pour les conformer, à la lettre et à l'esprit, de la constitution de juillet 2011, et des conventions internationales ratifiées par le Maroc » [5]. Par ailleurs, les stratégies et politiques publiques mises en place jusqu'à présent n'ont pas été en mesure d'infléchir ou d'atténuer le phénomène de violence à l'égard des femmes.

Afin d'apporter des éléments de réponses à ces défaillances, un projet de loi (n°103-13) relatif à la lutte contre la violence faite aux femmes, a été élaboré par le gouvernement marocain et discuté au sein du conseil du gouvernement le 7 novembre 2013. Ce dernier a fait l'objet de plusieurs remarques, critiques et lectures, particulièrement par les associations de défense et de promotion des droits humains et des droits des femmes.

L'initiative d'organiser ce séminaire international autour de "Impunité et discriminations: les violences fondées sur le genre au Maroc" en commun par le Conseil National des Droits de l'Homme -institution nationale, établie selon les principes de Paris- et la Coalition « Printemps de la Dignité » - qui regroupe 23 organisations de défense et de promotion des droits des femmes et des droits humains nationales et régionales, ayant cumulé, depuis février 2010, un travail de terrain, de production intellectuelle et de plaidoyer pour la réforme du cadre législatif marocain, et dont la lutte contre les violences faites aux femmes (LCVFF) occupe une place prioritaire-, s'inscrit dans ce cadre.

Cette manifestation vise à :

éclairer et soutenir le processus actuel visant l'élaboration et l'adoption d'une loi de lutte contre les violences à l'égard des femmes conforme aux définitions et normes internationales que le Maroc s'est engagé à respecter;

analyser la façon dont la violence à l'encontre des femmes est abordée dans le cadre juridique national, et en déceler les lacunes et les limites en termes de protection et de prévention des violences fondées sur le genre;

échanger autour des leçons tirées des mobilisations et des expériences internationales en matière de lutte contre l'impunité des auteurs de violences perpétrées contre les femmes et les filles.

Pour ce faire, les axes suivants seront soumis aux travaux et débats de cette manifestation:

Axe 1: L'Etat des lieux des violences fondées sur le genre dans la pratique et dans la législation;

Axe 2: Les expériences internationales en matière de la lutte contre les violences fondées sur le genre: Prévention et protection;

Axe 3 : Le renforcement de la lutte contre les violences fondées sur le genre au Maroc: Projets et visions en présence;

Axe 4 : Table ronde : Débats des parlementaires autour des projets et visions en présence.

[1] http://www.unifem.org/attachments/stories/SGstudyOnVAW_2006_fre.pdf

[2] http://www.ipu.org/wmn-f/vaw/overview.htm

[3] Haut-Commissariat au Plan, Enquête nationale sur la prévalence de la violence à l'égard des femmes au Maroc, 2009

[4] Conseil Economique et Social (CES), Avis du CES, Promotion de l'égalité entre les femmes et les hommes dans la vie économique, sociale, culturelle et politique, Auto- Saisine n° 8/ 2012, page 56.

[5] Conseil Economique et Social (CES), Op. Cit., page 19

تجربة المغرب في مجال حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية محور دورة تكوينية لفائدة أطر من المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان الليبي

الرباط / 29 يناير 2014 (و م ع) ينظم **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** من 28 إلى 30 يناير 2014 بالرباط دورة تكوينية لفائدة أطر من المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان الليبي، والتي تتمحور حول موضوع "التجربة المغربية في مجال حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية".

وذكر المجلس في بلاغ له، اليوم الأربعاء، أن هذه الدورة التي يؤطرها أعضاء وأطر المجلس، تروم تقديم التجربة المغربية في مجال حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية عبر عروض وتمارين تطبيقية في مواضيع تتعلق بالصكوك والآليات الدولية والإقليمية لحماية حقوق الإنسان، ومبادئ باريس الناظمة لعمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وحماية حقوق الإنسان : الرصد والتقصي.

كما تشمل هذه الدورة تقديم عروض وتمارين تطبيقية أخرى تهم زيارة أماكن الاحتجاز : المنهجية والتقنيات، ومعالجة الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، وطرق ووسائل متابعة التوصيات، ورصد أوضاع حقوق الإنسان من خلال وسائل الإعلام، وحماية حقوق الإنسان من خلال ملاءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية، والنهوض بحقوق المجموعات الهشة: المهاجرون الأجانب نموذجا، والتوثيق وإعداد التقارير، وإدماج بعد حقوق الإنسان في السياسات العمومية، وعرض فيديو حول جلسات الاستماع العمومية، وإعداد الملف المتعلق بالاعتماد لدى لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وتندرج هذه الدورة التكوينية في إطار اتفاقية الشراكة التي وقعها المجلس الوطني لحقوق الإنسان و المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان بليبيا في 16 يونيو 2013. وتهدف هذه الاتفاقية بشكل خاص إلى تبادل وتقاسم التجارب المتعلقة بتدريب الموظفين والنهوض بالتعاون بين المؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان ونظيراتها في القارتين الإفريقية والأوروبية ، فضلا عن تبادل الخبرات والتجارب والممارسات الفضلى من أجل مواكبة مسلسل العدالة الانتقالية في كلا البلدين.

ويشمل التعاون بين الطرفين تبادل المساعدة التقنية في معالجة القضايا المتعلقة باختصاصات المؤسستين والنهوض بتقاسم المعلومات والتعاون العلمي والتكنولوجي وتبادل الإصدارات ذات الاهتمام المشترك ، وتقاسم التجارب في القضايا المتعلقة بالتحقيق في الشكاوى ومعالجتها.

كما يشمل هذا التعاون بلورة مشاريع مؤسساتية تخول للطرفين تطوير استراتيجيات لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها استنادا على الآليات الدولية المصادق عليها من قبل دولتيهما، آخذين بعين الاعتبار حقوق ومصالح مواطنيهما، وتبادل التجارب بشأن ملاءمة التشريع الوطني مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان لتحقيق إعمال صحيح لها؛ وكذا تبادل التجارب بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك لكلتا المؤسستين، فضلا عن النهوض بالتعاون في جميع القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان.

http://www.menara.ma/ar/2014/01/29/998403-%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%AD%D9%88%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%A6%D8%AF%D8%A9-%D8%A3%D8%B7%D8%B1-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D9%88%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A.html

معركة جديدة تنتظر الرميد مع «الرؤوس الكبيرة»

لم تكد تنتهي معركة ميثاق إصلاح منظومة العدالة، حتى أخذت مؤشرات معركة حامية جديدة تظهر في سماء القضاء المغربي. فقد

ذكرت مصادر مطلعة أن وزارة العدل مقبلة على خوض «صراع مرير» مع من وصفتهم بـ«الرؤوس الكبيرة» في قطاع العدالة حول مدة انتداب الأعضاء غير المنتخبين في المجلس الأعلى للسلطة القضائية.

فبينما ينص مشروع القانون التنظيمي لهذا المجلس على ألا يتجاوز هؤلاء الأعضاء ولايتين (من خمس سنوات لكل واحدة)، تصر تلك «الرؤوس الكبيرة» على أنه لا يحق لأي أحد أن يحدد للمعينين بظهائر ملكية في هذه المؤسسة العليا للقضاء مدة انتدابهم. وللتذكير، فالفصل 115 من الدستور ينص على أن الملك يرأس هذا المجلس الذي يتألف من الرئيس الأول لمحكمة النقض والوكيل العام للملك بها ورئيس الغرفة الأولى بها كذلك ووسيط المملكة **ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، وخمس شخصيات يعينها الملك، فضلا عن 10 ممثلين للقضاء (أربعة عن قضاة محاكم الاستئناف و6 عن قضاة محاكم أول درجة) يتم انتخابهم من طرف المعنيين بالأمر.

http://www.alyaoum24.com/akhbar/%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D8%AA%D9%86%D8%AA%D8%B8%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%85%D9%8A%D8%AF-%D9%85%D8%B9-%C2%AB%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A4%D9%88%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A8%D9%8A%D8%B1%D8%A9%C2%BB/7864#.Uuo1CfI_u_s

لاجئون سوريون يرفضون العودة إلى الجزائر.. ومصدر جزائري: السوريون لم يكونوا على أراضينا

رفض اللاجئون السوريون الموقوفون بالحدود المغربية الجزائرية العودة طواعية إلى الجزائر، بعدما دخلوا التراب المغربي بشكل 'غير قانوني'، يوم الأحد، قبل أن توقفهم عناصر الجيش المغربي، المكلفة بمراقبة الحدود فيما نفى مصدر مسؤول من حرس الحدود الجزائري، دخول لاجئين سوريين تحتجزهم السلطات المغربية عبر الأراضي الجزائرية بطريقة 'غير شرعية'، مشيرا إلى أنهم 'لم يكونوا أصلا على التراب الجزائري'.جاء ذلك في لقاء عقده اللاجئون السوريون، الذين ارتفع عددهم إلى 49 موقوفا، مع ممثلين لجمعيات غير حكومية ومسؤول بهيئة حقوقية مغربية رسمية مساء أمس .

وقال اللاجئون السوريون للنشطاء الذين زاروهم بالنقطة الحدودية 'لكنافدة'، التي تبعد حوالي 13 كيلومتر عن مدينة وجدة (أقصى الشمال الشرقي للمغرب) إنهم يناشدون السلطات المغربية السماح لهم بالإقامة في المغرب 'لاعتبارات إنسانية'، مشيرين إلى أنهم يرفضون المقترح الذي تقدم به النشطاء المدنيون بالتوسط لدى السلطات المغربية للسماح لهم بالعودة الطوعية إلى الجزائر التي قدموا منها إلى المغرب.

وقال محمد العمرتي، رئيس اللجنة المحلية لحقوق الإنسان بوجدة، وهي لجنة تابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان (هيئة مغربية رسمية)، إن زيارته 'تندرج في إطار عملية الرصد والمتابعة لقضية المهاجرين السوريين العابرين للحدود المغربية بطريقة غير قانونية، من أجل رفع تقرير شامل للمجلس الوطني لحقوق الإنسان حول هذا الوضع مع اقتراح معالجة حقوقية في الموضوع'.

وكشف العمرتي، الذي التحق بدوره إلى مكان تواجد المهاجرين السوريين أن '**المجلس الوطني لحقوق الإنسان** في تشاور مع الحكومة للدفع في اتجاه إيجاد معالجة لوضعية المهاجرين السوريين في المغرب بشكل يتلاءم مع الإلتزامات الدولية للمغرب في مجال حقوق الإنسان وقانون اللاجئين'.

وبلغ عدد المهاجرين السوريين المحاصرين من طرف السلطات الأمنية المغربية في خيمتين نصبت لهما بالمنطقة الحدودية 'لكنافدة' على مستوى الشريط الحدودي المغربي الجزائري، حتى مساء الإثنين، 49 مهاجرا، بعدما قامت عناصر القوات المسلحة الملكية بإيقاف تسعة مهاجرين سوريين عبروا الحدود المغربية من الجزائر بشكل 'غير قانوني' في الساعات الماضية.

وكانت عناصر الجيش المغربي قد أوقفت، مساء الأحد، 40 سورياً عبروا الحدود الجزائرية المغربية، على مستوى النقطة الحدودية 'لكنافدة'، التي تبعد حوالي 13 كيلومتر عن مدينة وجدة (أقصى الشمال الشرقي للمغرب).

من جهته قال المصدر الأمني الجزائري، الذي رفض الكشف عن هويته، إن 'هؤلاء اللاجئين لم يكونوا أصلا على التراب الجزائري ليتم ترحيلهم نحو الجانب المغربي لأن الحدود بين البلدين مغلقة منذ العام 1994'.

وأضاف المصدر الذي يشرف على حرس الحدود الجزائري بالمنطقة 'حسب معلوماتنا قامت السلطات المغربية بنقل لاجئين سوريين قرب الحدود مع الجزائر، ونادت وسائل إعلام رسمية وغير رسمية لتصويرهم مع أنهم كانوا أصلا في المغرب'.وأضاف 'لقد قاموا بنصب خيم لهم قرب الحدود على أنهم رحلوا من الجزائر وهذا غير صحيح'. وأشار ذات المصدر 'الجزائر لا ترحل اللاجئين السوريين، وهي توفر لهم كل مستلزمات العيش في مراكز إيواء بعدة مدن'.

ويتواجد بالجزائر حاليا ما بين 15 إلى 20 ألف لاجئ سوري فروا من الحرب وزعتهم السلطات على مراكز إيواء تتوفر على كل ضروريات الحياة بالعاصمة والمدن القريبة منها، بحسب تصريحات صالح يزبك ممثل الجالية السورية بالجزائر لمراسل الأناضول في وقت سابق.

http://www.atlasnews.net/2014/01/%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%88%D9%86-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%8A%D8%B1%D9%81%D8%B6%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%88%D8%AF%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7/

EL ASSIMA Post
العاصمة
يومية شاملة
العدد: 33 ■ الإثنين 07 محرم 1435 الموافق 11 نونبر 2013
مدير النشر: علي ليلي

تجربة المغرب في مجال حقوق الإنسان محور دورة تكوينية لفائدة أطر من ليبيا

الرباط: خديجة الرحالي

2/100

نظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان دورة تكوينية لفائدة أطر من المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان الليبي، تتمحور حول موضوع "التجربة المغربية في مجال حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية".

وذكر المجلس في بيان له، أمس، أن هذه الدورة التي يؤطرها أعضاء وأطر المجلس، تروم تقديم التجربة المغربية في مجال حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية عبر عروض وتمارين تطبيقية في مواضيع تتعلق بالصكوك والآليات الدولية والإقليمية لحماية حقوق الإنسان، ومبادئ باريس الناظمة لعمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وحماية حقوق الإنسان والرصد والتقصي.

كما تشمل هذه الدورة تقديم عروض وتمارين تطبيقية أخرى تهم زيارة أماكن الاحتجاز: المنهجية والتقنيات، ومعالجة الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، وطرق ووسائل متابعة التوصيات، ورصد أوضاع حقوق الإنسان من خلال وسائل الإعلام، وحماية حقوق الإنسان من خلال ملاءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية، والنهوض بحقوق المجموعات الهشة: المهاجرون الأجانب نموذجا، والتوثيق وإعداد التقارير، وإدماج بعد حقوق الإنسان في السياسات العمومية، وعرض فيديو حول جلسات الاستماع العمومية، وإعداد الملف المتعلق بالاعتماد لدى لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وتدخل هذه الدورة التكوينية في إطار اتفاقية الشراكة التي وقعها المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان بليبيا في 16 يونيو من العام الماضي. وترمي هذه الاتفاقية إلى تظافر الجهود والموارد وتبادل وتقاسم التجارب المتعلقة بتدريب الموظفين والنهوض بالتعاون بين المؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان ونظيراتها في القارتين الإفريقية والأوربية، فضلا عن تبادل الخبرات والتجارب والممارسات الفضلى من أجل مواكبة مسلسل العدالة الانتقالية في كلا البلدين.

ويشمل التعاون بين الطرفين، تبادل المساعدة التقنية في معالجة القضايا المتعلقة باختصاصات المؤسستين والنهوض بتقاسم المعلومات والتعاون العلمي والتكنولوجي وتبادل الإصدارات ذات الاهتمام المشترك، وتقاسم التجارب في القضايا المتعلقة بالتحقيق في الشكاوى ومعالجتها، وبلورة مشاريع مؤسساتية تخول للطرفين تطوير استراتيجيات لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها استنادا على الآليات الدولية المصادق عليها من قبل دولتيهما، آخذين بعين الاعتبار حقوق ومصالح مواطنيهما، وتبادل التجارب بشأن ملاءمة التشريع الوطني مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان لتحقيق إعمال صحيح لها؛ وكذا تبادل التجارب بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك لكلتا المؤسستين، والنهوض بالتعاون في جميع القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان.

Fadwa Maroub

11883/10

Promouvoir la culture des droits humains

Nous avons rencontré la coordinatrice des rencontres, Fadwa Maroub, pour en savoir davantage sur les jeudis du cinéma et droits de l'homme.

AlBayane : Comment est née l'idée d'organiser des jeudis du cinéma thématique autour de la question des droits de l'homme?

Fadwa Maroub : Les questions des droits de l'Homme soulèvent de grands débats qui se soldent, la plupart du temps, dans des réactions émotionnelles. L'idée est née d'un besoin qu'on a ressenti d'un espace de débat franc, libre, un espace où on apprend à discuter, à contredire et à accepter l'opinion contraire. L'objectif des jeudis du cinéma, dont le concept est un film = un débat, est de promouvoir la culture des droits de l'Homme et l'accompagner des débats nécessaires pour le vivre ensemble.

Est-ce une suite logique des rencontres méditerranéennes du cinéma des droits de l'homme?

C'est une activité parmi d'autres, l'Association des rencontres méditerranéennes du cinéma et des droits de l'Homme, qui aujourd'hui organise ces rencontres, organise deux autres activités principales chaque année : les jeudis du cinéma et des droits de l'Homme (JCDH) : le dernier jeudi de chaque mois à la salle 7e art ; la nuit blanche du cinéma et des droits de l'Homme : une veillée de projection de films en plein air de 21h à 6h00 du matin, et les rencontres méditerranéennes du cinéma et des droits de l'Homme. Je ne dirai pas que c'est une suite logique, mais les activités sont complémentaires, avec les JCDH, nous construisons notre public des évènements avec plus d'envergure.

Comment se fait la programmation? Quels sont les principaux titres que vous avez présentés jusqu'à présent?

Les films sont proposés par les membres du bureau. A ce jour nous avons programmé 16 films, documentaires et fictions, depuis septembre 2011. Je citerai : Une séparation, Les enfants de Belleville de Asghar Farhadi, We want sex equality, Le cochon de Gaza, Le thé ou l'électricité de Jérôme Lemaire, De la cuisine au parlement de Stéphane Goel, Les chevaux de Dieu de Nabil Ayouch, Mort à vendre de Faouzi Bensaidi…

Quels sont vos partenaires pour monter cette activité

Nos partenaires principaux sont le Conseil national des droits de l'Homme et le Centre cinématographique marocain.

Le Groupe socialiste à la Chambre des représentants organise une journée d'étude sur la traite des êtres humains

Le Groupe socialiste à la Chambre des représentants organise une journée d'étude sur le phénomène de la traite des êtres humains et ce, le mardi 3 février 2014 à 14h30 au siège de la Chambre des représentants. Prendront part à cette journée d'étude, placée sous le thème « Pour une loi relative à la lutte contre la traite des êtres humains », les départements ministériels concernés, la délégation interministérielle aux droits de l'Homme, les parlementaires, **le Conseil national des droits de l'Homme**, les Associations des droits de l'Homme et les spécialistes en la matière.

http://www.libe.ma/Le-Groupe-socialiste-a-la-Chambre-des-representants-organise-une-journee-d-etude-sur-la-traite-des-etres-humains_a46509.html

Formation

La **commission régionale des droits de l'Homme de Béni-Mellal-Khouribga** organisera, les 31 janvier et 1 février 2014 à Khouribga, une session de formation sur le thème « La gestion positive des conflits» au profit des responsables chargés de l'exécution des lois au niveau de la région Béni Mellal-Khouribga.

L'organisation de la session de formation s'inscrit dans le cadre des efforts déployés par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) en faveur de la diffusion des valeurs et de la culture des droits de l'Homme, de la création d'une dynamique visant le renforcement des capacités des acteurs institutionnels et non institutionnels dans le cadre d'une vision globale, harmonieuse et pérenne, indique un communiqué de la commission.

حقوق الإنسان

تجربة المغرب في مجال حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية محور دورة تكوينية لفائدة أطر من المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان الليبي

الأربعاء, 29 يناير, 2014

الرباط- ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان من 28 إلى 30 يناير 2014 بالرباط دورة تكوينية لفائدة أطر من المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان الليبي، والتي تتمحور حول موضوع "التجربة المغربية في مجال حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية".

وذكر المجلس في بلاغ له، اليوم الأربعاء، أن هذه الدورة التي يؤطرها أعضاء وأطر المجلس، تروم تقديم التجربة المغربية في مجال حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية عبر عروض وتمارين تطبيقية في مواضيع تتعلق بالصكوك والآليات الدولية والإقليمية لحماية حقوق الإنسان، ومبادئ باريس الناظمة لعمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وحماية حقوق الإنسان : الرصد والتقصي.

كما تشمل هذه الدورة تقديم عروض وتمارين تطبيقية أخرى تهم زيارة أماكن الاحتجاز : المنهجية والتقنيات، ومعالجة الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، وطرق ووسائل متابعة التوصيات، ورصد أوضاع حقوق الإنسان من خلال وسائل الإعلام، وحماية حقوق الإنسان من خلال ملاءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية، والنهوض بحقوق المجموعات الهشة: المهاجرون الأجانب نموذجا، والتوثيق وإعداد التقارير، وإدماج بعد حقوق الإنسان في السياسات العمومية، وعرض فيديو حول جلسات الاستماع العمومية، وإعداد الملف المتعلق بالاعتماد لدى لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

Partager

http://www.mapexpress.ma/ar/actualite/%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9/

Séminaire international sur le thème :'Impunité et discriminations:

Séminaire international sur le thème :'Impunité et discriminations:
Les violences fondées sur le genre au Maroc'
Rabat, le 30 janvier 2014
Le **Conseil national des droits de l'Homme** et la coalition 'le printemps de la dignité' organisent un séminaire international sur le thème : 'Impunité et discriminations : les violences fondées sur le genre au Maroc', le jeudi 30 janvier 2014 à Rabat.
L'objectif de ce séminaire est d'éclairer et soutenir le processus actuel relatif à l'élaboration et l'adoption d'une loi relative à lutte contre les violences à l'égard des femmes conforme aux définitions et normes internationales que le Maroc s'est engagé à respecter et analyser la façon dont la violence à l'encontre des femmes est abordée dans le cadre juridique national, et en déceler les lacunes et les limites en termes de sanction, protection et prévention des violences fondées sur le genre.
Cette rencontre qui connaitra la participation de différents acteurs associatifs, institutionnels, politiques et experts concernés par la question, vise également à échanger autour des leçons tirées des mobilisations et des expériences internationales en matière de lutte contre l'impunité des auteurs de violences perpétrées contre les femmes et les filles.
Le séminaire sera organisé autour de trois axes :' L'état des lieux des violences fondées sur le genre dans la pratique et dans la législation' ; 'Les expériences internationales en matière de la lutte contre les violences fondées sur le genre : Prévention et protection' ;'Le renforcement de la lutte contre les violences fondées sur le genre au Maroc : Projets et visions en présence' ; en plus de la tenue d'une table ronde avec des parlementaires de différents courants politiques sur le sujet.
Cette rencontre sera marquée par la participation de Mesdames Rachida Manjou, Rapporteure spéciale de l'ONU sur la violence contre les femmes, Marie-Laurence SRANON SOSSOU, Ministre de la Famille, des Affaires Sociales, de la Solidarité Nationale, des Handicapés et des Personnes de Troisième Age et Gordana Gasmi, Experte du Conseil de l'Europe.
La séance d'ouverture aura lieu le jeudi 30 janvier 2014 à partir de 9h00 à l'hôtel Tour Hassan- Rabat.

http://monasso.ma/33090-%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D9%85%D9%88%D8%B6%D9%88%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D8%A7%D8%A8/

دورة تكوينية بخريبكة حول"التدبير الإيجابي للنزاعات"لفائدة المكلفين بإنفاذ القوانين"

دورة تكوينية بخريبكة حول"التدبير الإيجابي للنزاعات"لفائدة المكلفين بإنفاذ القوانين"
يومي 31 يناير و فاتح فبراير 2014

تنظم **اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال خريبكة** دورة تكوينية في موضوع''التدبير الإيجابي للنزاعات'' لفائدة المكلفين بإنفاذ القوانين على صعيد جهة بني ملال-خريبكة، وذلك يومي 31 يناير وفاتح فبراير 2014 بفندق فرح بمدينة خريبكة.

ويستهدف هذا التكوين، المنظم في إطار تفعيل الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان على الصعيد الجهوي وكذا في إطار التعاون المشترك مع مؤسسة المكتب الشريف للفوسفاط، عددا من القضاة والمحامين ورجال السلطة والأمن والدرك ومفتشي الشغل ومسؤولي المؤسسات السجنية بالإضافة إلى أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال خريبكة.

وتأتي هذه الدورة التكوينية ترجمة لجهود المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية في مجال إشاعة قيم وثقافة حقوق الإنسان والمساهمة في تقوية قدرات الفاعلين المؤسساتيين وغير المؤسساتيين في هذا المجال.

ويتضمن برنامج الدورة المحاور التالية: تملك مفهوم وطبيعة وخصائص النزاع، التدبير الإيجابي للنزاعات، مهام المسهل والتقنيات التي يستعملها، المراحل الكبرى لتدبير النزاعات، منهجية تحليل النزاعات من أجل تدبير إيجابي.

يذكر أن الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان وثيقة تم إعدادها بشكل تشاوري بين العديد من الفاعلين المعنيين غايتها تملك المجتمع عموما ومن يوجدون في مواقع تمكنهم من ضمان إعمال حقوق الإنسان بشكل خاص، لثقافة حقوقية تتجلى في مواقف وسلوكات وممارسات تحترم معايير وقيم حقوق الإنسان، وتنعكس إيجابا على الحياة اليومية للمواطنين والمواطنات.

كما ترمي الأرضية إلى خلق دينامية لتعبئة الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين من أجل ترصيدوتنسيق مجموع الأنشطة في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان، في إطار رؤية شمولية ومنسجمة ومستدامة. وقد حددت الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان ثلاثة مستويات للتدخل تهمالتربية والتكوين والتحسيس.

http://monasso.ma/ar/33084-%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D9%83%D8%A9-%D8%AD%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%A8%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A/

ندوة دولية حول موضوع "الإفلات من العقاب والتمييز: العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي بالمغرب"

ندوة دولية حول موضوع "الإفلات من العقاب والتمييز: العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي بالمغرب"

الرباط، 30 يناير 2014

ينظم **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** وائتلاف "ربيع الكرامة" ندوة دولية حول موضوع "الإفلات من العقاب والتمييز: العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي بالمغرب"، وذلك يوم الخميس 30 يناير 2014 بالرباط.

وتهدف الندوة إلى تسليط الضوء على المسار الجاري المرتبط بإعداد واعتماد قانون لمكافحة العنف ضد النساء ودعمه، تماشيا مع التعاريف والمعايير الدولية التي يلتزم بها المغرب بالإضافة إلى تحليل كيفية معالجة العنف ضد النساء في الإطار القانوني الوطني وتحديد الثغرات والقيود من حيث العقوبة والحماية والوقاية من العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي.

كما يرمي اللقاء، الذي سيشهد مشاركة العديد من الفاعلين الحقوقيين والمؤسساتيين والسياسيين والخبراء المعنيين بالموضوع، إلى تبادل الأفكار حول الدروس المستفادة من أشكال التعبئة والتجارب الدولية في مجال مكافحة الإفلات من العقاب بالنسبة لممارسي العنف ضد النساء والفتيات.

هكذا، ستنتظم النقاشات وفق ثلاثة المحاور: "واقع العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي في الممارسة والقانون" و"التجارب الدولية في مجال مكافحة العنف على أساس النوع الاجتماعي: الوقاية والحماية" (اتفاقية مجلس أوروبا حول منع العنف ضد النساء وتجربة البِنين في المجال) و"تعزيز مكافحة العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي في المغرب: المشاريع والرؤى الموجودة"، (مشروع القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، تقديم رؤية ومقترحات المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومذكرة تحالف ربيع الكرام) فضلا عن تنظيم مائدة مستديرة حول المشاريع والرؤى الموجودة ستشارك فيها برلمانيات من مختلف الأطياف السياسية.

وستتميز الندوة بمشاركة كل من السيدة رشيدة مانجو، المقررة الأممية الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه والسيدة ماري لورانس سرانون سوسو، وزيرة الأسرة والشؤون الاجتماعية والتضامن الوطني والأشخاص في وضعية إعاقة والأشخاص المسنين بدولة البِنين، والسيدة جوردانا غاسمي، خبيرة بمجلس أوروبا.

وستنطلق الجلسة الافتتاحية للقاء يوم الخميس 30 يناير 2014 على الساعة التاسعة صباحا بفندق صومعة حسان بالرباط.

http://monasso.ma/ar/33100-%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D9%85%D9%88%D8%B6%D9%88%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D8%A7%D8%A8-2/